معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

طاولة مستديرة (6)

جلسة طاولة مستديرة
فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

2012

فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

التاريخ: 16 أيلول، 2012

مقدمة

تناول لقاء الطاولة المستديرة جهود السلطة الفلسطينية للانضمام كعضو مراقب (وعضو كامل العضوية لاحقا) في منظمة التجارة العالمية وما يمكن أن يترتب على ذلك من مكاسب و مثالب. وقد أبدت السلطة الفلسطينية اهتمامها بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية منذ عام 1997، إلا أن احتمال نجاح تلك المساعي يرتبط ارتباطا مباشرا بشروط وأحكام منظمة التجارة العالمية من جهة وبروتوكول باريس الذي فرض اتحادا جمركيا مع إسرائيل من جهة أخرى. لذا فإنه من الضروري تقييم مساعي السلطة الفلسطينية للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية في ظل الظروف السياسة والاقتصادية السائدة.

المتحدثون الرئيسيون:

دكتور سمير عبد الله: مدير الجلسة

دكتور محمد أبو قوش: مستشار وزير وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة حنان طه: قائم بأعمال مدير عام مركز التجارة الفلسطيني والتي قدمت ورقة السيد عرفات عصفور مدير عام مركز التجارة الفلسطيني

دكتور محمود الجعفري: أستاذ اقتصاد في جامعة القدس

أسئلة النقاش الرئيسية

هل ينبغي على السلطة الفلسطينية مواصلة جهودها للحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية؟
وإذا كان الجواب نعم، ما الذي يجب على السلطة الفلسطينية القيام به، وكيف، لكي لا تؤول الأمور إلى ما آلت إليه في أيلول 2011 عندما حاولت السلطة الفلسطينية الحصول على صفة العضوية في الأمم المتحدة ؟

ملخص مداخلات المتحدثين الرئيسيين

قدم دكتور سمير عبد الله، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ومدير الجلسة، ملخصا لمحتويات الورقة الخلفية التي أعدها المعهد للنقاش. وقد بدأ بالحديث عن نية السلطة الفلسطينية الحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية والذي بدأ منذ عام 1997 وعاد ليظهر على جدول الأولويات لدى السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة. وواصل الحديث بتعريف المنظمة وأهدافها ونهجها في اتخاذ القرارات، حيث تشترط المنظمة في أغلب الحالات الإجماع في اتخاذ القرارات على الرغم من السماح باتخاذ بعض القرارات بأغلبية الأصوات وفقا لاتفاقية مراكش.

ثم ذكر دكتور سمير بروتوكول باريس الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. ويعطي بروتوكول باريس السلطة الفلسطينية نافذة صغيرة لتحديد سياستها التجارية المستقلة عن إسرائيل على سلع وكميات محددة في قوائم (A1) و (A2) كما يمكن للسلطة فرض رسوم جمركية خاصة بها على المواد والمعدات الواردة في القائمة B.

ومن هنا فإن السلطة الفلسطينية تملك أن تضع سياساتها التجارية بما يخص السلع المذكورة في هذه القوائم فقط، ويتنافى ذلك مع شروط المنظمة بأن تمتلك الدولة حرية وضع ساستها الخارجية. ويرى آخرون أن عجز السلطة الفلسطينية عن وضع

إستراتيجية تجارية مستقلة وشاملة سيحول دون حصولها على عضوية كاملة وليس على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية. وختم دكتور سمير مداخلته بذكر حجج ووجهات نظر المؤيدين والمعارضين لمساعي السلطة الفلسطينية للحصول على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية.

استهل الدكتور محمد أبو قوش النقاش بتعريف منظمة التجارة العالمية وأهدافها مشيرا إلى كونها إحدى منظمات العولمة الأساسية شأنها شأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتهدف إلى تسهيل التجارة العالمية ولا تتبع لمنظمة الأمم المتحدة. ولكن من الضروري التمييز بين طلب العضوية لدى منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. حيث أن الأولى تعتمد على الإجماع في قبول أعضائها في حين تكتفي الثانية بالأغلبية للقوة التصويتية. بمعنى آخر، لا بد من موافقة إسرائيل وأمريكا على انضمام فلسطين كعضو مراقب في منظمة التجارة العالمية.

وأضاف دكتور أبو قوش أن قواعد منظمة التجارة العالمية تطبق فعليا على الأراضي الفلسطينية وذلك بحكم علاقاتها مع دول أعضاء مثل إسرائيل والأردن ولكنها لا تستفيد من التسهيلات التجارية الممنوحة التي تستطيع من خلالها حماية الأسواق الفلسطينية. وأكمل الحديث عن مساعي وجهود السلطة الفلسطينية للانضمام للمنظمة من الناحية الفنية حيث أشار إلى أن التحضير الفعلي بدأ عام 2000 ثم تم تقديم أول طلب للالتحاق كعضو مراقب عام 2006 باعتبار فلسطين منطقة جمركية منفصلة، وكان هناك فريق وطني فني استشاري لدعم الجهود في هذا الاتجاه. وفي عام 2011 اتخذت وزارة الاقتصاد الوطني قرار تشكيل وحدة منظمة التجارة العالمية في الوزارة لمأسسة جهود وتحضيرات الالتحاق بالمنظمة وتبع ذلك انتهاج إستراتيجية جديدة لتعديل طلب الانضمام ليستند إلى قواعد المجلس العام بدلا من المرجعية المتمثلة بكون فلسطين منطقة جمركية مستقلة. وقام الفريق الوطني بإعداد نص طلب الانضمام مرفقا به مذكرة النظام التجاري الخارجي الفلسطيني، ولكن حتى هذه اللحظة لا يوجد قرار سياسي بالتقدم لطلب العضوية المراقبة ولا يزال الطلب بحوزة القيادة السياسية الفلسطينية.
بدأت السيدة حنان طه مداخلتها بالحديث عن القضايا الرئيسية التي واكبت جهود السلطة الفلسطينية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتي لخصتها كما يلي:

أولا: لقد تمت مشاركة السلطة الفلسطينية في العديد من اجتماعات المجلس العام بصفة محددة وليس كعضو مراقب بشكل دائم، وذلك مع العلم أن السلطة الفلسطينية تقدمت بطلب رسمي عام 2009 من قبل السفارة الفلسطينية في جنيف. لذا فإنه من الضرورة بمكان دراسة نتائج هذا الطلب قبل التقدم بطلب آخر.

ثانيا: إن البحث في أهلية انضمام السلطة الفلسطينية لمنظمة التجارة العالمية لا يتعلق بشكل من الأشكال بقانونية انضمامها حسب قواعد منظمة التجارة العالمية ولقد تم إعداد أوراق على مستوى عال من المهنية تؤكد أهلية انضمام فلسطين. إلا أن انضمام السلطة الفلسطينية هو شأن سياسي بحت محكوم بالتبعية السياسية وليست القوانين والأنظمة للمنظمة.

ثالثا: يتوجب دراسة ومراجعة الفوائد والأضرار المتعلقة بالانضمام كعضو مراقب لمنظمة التجارة العالمية ومرجعية قياس تلك الفوائد والأضرار. وافقت السيدة طه أن هناك فوائد ومخاطر للانضمام ولكن الأهم في رأيها تحديد أهداف وسياسات وطنية واضحة. فلم تحدد السلطة إستراتيجية اقتصادية واضحة منذ بداية الاهتمام بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولكنها اعتبرت أن آراء المؤيدين والمعارضين لانضمام السلطة الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية لم تستند إلى تحليل واف. وأكدت على الحاجة الماسة لبناء مهارات وقدرات معرفية في العلاقات التجارية متعددة الأطراف حتى نستطيع الحكم فيما إذا كنا في موقع المستفيد في هذا النظام. وختمت بالإشارة إلى ضرورة بناء اقتصاد مبني على المعرفة في القطاعين العام والخاص وبناء إستراتيجية وطنية لتمثل المرجع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قبل الالتفات إلى عضوية في المنظمة.

بدأ دكتور محمود الجعفري مداخلته بالإشارة إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من التبعية العالية للاقتصاد الإسرائيلي، مما يتطلب وضع الأولويات الفلسطينية في اتجاه آخر. وقال أنه حتى إذا افترضنا حصول السلطة الفلسطينية على صفة عضو مراقب فلن نستطيع القيام بشيء بحكم الوضع الحالي للاقتصاد الفلسطيني. بمعنى آخر فإن عجز السلطة الفلسطينية عن إعداد سياستها التجارية وإدارة دفة الاقتصاد الفلسطيني لا يسمح للسلطة بالاستفادة من خلال تطبيق سياسات المنظمة والامتيازات الممنوحة في حال الحصول على العضوية. وأضاف أنه من الضروري أيضا تقييم عملية الانضمام وما سيترتب عليها من نتائج. وللقيام بذلك أشار الدكتور الجعفري إلى ثلاثة دول عربية تعتمد على المساعدات الخارجية وتتمتع بالعضوية في منظمة التجارة العالمية وهي الأردن واليمن مصر. فالأردن على سبيل المثال حصل على التسهيلات التجارية ولكنه لم يستفد منها ولم يستطع تطبيقها، فالحصول على تلك التسهيلات والامتيازات لا يعني ضرورة تطبيقها والاستفادة منها. وقد قام الأردن بخفض الإيرادات الجمركية ولكنه لم يستطع زيادة الصادرات. وختم مشاركته بالإشارة إلى أن دراسة تجارب تلك الدول ستمثل درسا يمكن الاستفادة منه في التجربة الفلسطينية في مساعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ملخص النقاش

دكتور عدنان أبو الحمص، باديكو

أشار دكتور أبو الحمص إلى أن المتحدثين الرئيسيين لم يتوصلوا إلى قرار أو توصية بشأن الانضمام أو عدمه لمنظمة التجارة العالمية وإنما اقتصرت المداخلات على توضيح معايير الانضمام للمنظمة.

دكتور محمد قرش، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين

يرى أن العضوية للمنظمة لا يمثل امتياز للدول الأعضاء وأن السلطة الفلسطينية ليست مؤهلة للعضوية بحكم ظروفها الاقتصادية وضآلة نشاطاتها التجارية الخارجية. وأشار إلى إمكانية الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لإسرائيل بحكم الارتباط بها باتحاد جمركي.

نيفين أبو عيد، هيئة سوق رأس المال

أكدت على ضرورة دراسة فوائد وإيجابيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتشكيل لجنة تختص بشؤون التجارة الخارجية ورفع كفاءة الفريق الوطني المختص بشأن الانضمام للمنظمة.

سهى عوض الله، وزارة الاقتصاد الوطني

أشارت إلى وجود جهود سابقة ولكن لم تتم مأسسة تلك الجهود، لذلك تم تشكيل وحدة منظمة التجارة العالمية لتركيز تلك الجهود والبناء عليها. وأضفت إلى ضرورة تطوير الاتفاقات الدولية والاستفادة من الامتيازات الممنوحة من خلالها، وبالتالي تأتي محاولة السلطة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية في إطار تطوير العلاقات التجارية الدولية للسلطة الفلسطينية.

السيد ماهر المصري، هيئة سوق رأس المال

أكد على اهتمام السلطة الفلسطينية للانضمام للمنظمة كعضو مراقب منذ ما قبل عام 2000 وإعدادها لدراسات على مستوى عال في هذا الشأن، ولكن قرار انضمام السلطة الفلسطينية للمنظمة هو قرار سياسي دولي وليس قرار فلسطيني مستقل.

دكتورة ماجدة سالم، عضو مجلس إدارة المعهد ومحاضرة في جامعة بيرزيت

ترى دكتورة سالم أن على أية دولة الانتباه إلى شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قبل حشد الجهود لتقديم طلب العضوية. وفي الحالة الفلسطينية فإن عجز السلطة عن وضع سياسة تجارية خارجية مستقلة يحول دون انضمامها للمنظمة.

وأشارت إلى ضرورة الاهتمام ببناء قطاعات اقتصادية جديدة كأولوية بدلا من تركيز الجهود للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

التوصيات المقترحة

- ✧ تدريب وتطوير مهارات الكادر العامل في وشؤون منظمة التجارة العالمية ومجالات التجارة الخارجية حتى يمكننا الوقوف على ما يمكن تحقيقه في هذه التجربة.
- ✧ إن مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليست شأنا فلسطينيا مستقلا ولا علاقة لها بقوانين وأنظمة منظمة التجارة العالمية، بل هي مسألة محكومة بقرار سياسي دولي.
- ✧ دراسة تجارب الدول العربية الأعضاء ستمثل درسا يمكن الاستفادة منه في التجربة الفلسطينية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- ✧ يجب تحديد سياسة وطنية واضحة وإستراتيجية تجارية فلسطينية قبل التوجه لمنظمة التجارة الدولية. من الضروري تحديد الهدف من الانضمام للمنظمة ولن يتحقق ذلك إلا بوجود سياسة وطنية وإستراتيجية تجارية واضحتين.

ورقة خلفية
فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

عرض المشكلة

تبدي الأراضي الفلسطينية منذ العام 1997 اهتماماً بالحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية (كخطوة على طريق حصولها على العضوية الكاملة).[1] وقد عاد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة ليطفو على السطح في سلم أولويات السلطة الفلسطينية.

ان قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية مطبقة في واقع الامر في فلسطين، وذلك من خلال بروتوكول باريس الذي تم توقيعه عام 1994 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو. ولمحاولة معرفة ما ستؤول إليه الأمور في شأن الانضمام، يمكن الإشارة إلى أن هناك نوعين من العقبات الرئيسية التي تقف في طريق هذا المسعى الفلسطيني: أولا، أن فلسطين لا تسيطر على سياسات التجارة الخارجية فيها (وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة)، وثانيا، أن اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية يتم بالإجماع، وبالتالي فان مشروع إنضمام فلسطين كعضو مراقب قد يصطدم بالرفض من قبل إحد الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل.

وبما أن احتمالية الانضمام كعضو مراقب او عضو كامل العضوية (وما يترتب على ذلك من المكاسب أو المثالب) مرتبط ارتباطاً عضويا بشروط وأحكام منظمة التجارة العالمية من جهة، وبروتوكول باريس من جهة أخرى، فان دراسة هذه العوامل وكيفية تفاعلها ستشكل محور هذه الورقة الخلفية. بعد ذلك تستعرض الورقة بعض الحجج ووجهات النظر التي يطرحها المؤيدون والمعارضون لحصول فلسطين على صفة عضو مراقب.

منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية في العام 1995 بموجب "اتفاقية مراكش"، وهي تضم حاليا 155 دولة عضوة، و29 حكومة مراقبة والعديد من المنظمات الدولية التي تعمل أيضا بصفة مراقب. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في تقليص العوائق التي تعترض طريق التجارة الحرة بين الدول.[2]

يتم اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، أي أن القرارات يجب أن تحظى بموافقة جميع الأعضاء. وعلى الرغم من أن اتفاقية مراكش تسمح باتخاذ بعض القرارات بأغلبية الأصوات، إلا أن هذا الأمر مازال نادر الحدوث على أرض الواقع[3]. فلقد أعاقت الولايات المتحدة انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية على مدار تسع سنوات (1996-2005)[4]. ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين أنه إذا استطاعت فلسطين الحصول على دعم الولايات المتحدة، أو على الأقل عدم إقدامها على معارضة خطوة الانضمام كعضو مراقب، فان من شأن ذلك عزل إسرائيل وتشجيع منظمة التجارة العالمية على طرح موضوع عضوية فلسطين للتصويت.[5]

---

1 Cottier, Thomas and Remo Arpagaus (1997): *Palestine Seeks Observer Status in the World Trade Organization*. Economic Policy Programme, London, UK.

2 World Trade Organization. "About the WTO – a statement by the Director-General." Available online at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/wto_dg_stat_e.htm.

3 Marrakesh Agreement (1994). Article IX(1). Claus-Dieter Ehlermann and Lothar Ehring (2005): "Decision-Making in the World Trade Organization." *Journal of International Economic Law* 8(1): 51.

4 BBC: "WTO agrees entry talks with Iran." May 26, 2005, Available online at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4582081.stm.

5 Cottier,Thomas and Remo Arpagus (1997): "Annex 2: The Path to the World Trade Organization (WTO) – An Agenda for Action." *Palestine's future relations with the World Trade Organization*. Economic Policy Programme, London, UK.

تبدأ الحكومات عادة بالحصول على صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية كخطوة أولى على طريق الحصول على عضوية كاملة، ويشترط أن تدخل هذه الحكومات في مفاوضات العضوية الكاملة في غضون خمس سنوات من حصولها على صفة المراقب.[6] ويمكن أن تمتد هذه المفاوضات إلى فترة طويلة جدا، لأنه يترتب على الأعضاء المرشحين الحصول على موافقة جميع الأعضاء، والذين بدورهم قد يستخدموا هذا الشرط لانتزاع تنازلات تجارية مهمة من المرشحين قبل منحهم الموافقة. وتكتسب هذه الامتيازات قيمة خاصة لدى الدول الكبرى أو القوية اقتصاديا، ولهذا فان عملية انضمام الصين استغرقت 15 عاما، اما روسيا فقد استغرقها الامر حوالي 20 عاما. أمّا بالنسبة الى الدول الصغيرة فإنها تنضم عادة الى المنظمة بشكل أسرع، وقد استمرت أقصر فترة مفاوضات حوالي 3 سنوات.[7]

بروتوكول باريس

بروتوكول باريس (1994)، هو الوثيقة الرئيسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. يعطي هذا الاتفاق إسرائيل صلاحيات واسعة على سياسات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى درجة تصل إلى وجود "إتحاد جمركي".[8] ولذلك، فان التجارة بين إسرائيل وفلسطين تعتبر بمثابة "تجارة داخلية" وليست تجارة دولية[9].

يعطي اتفاق باريس نافذة صغيرة للفلسطينيين لوضع سياسة تجارية مستقلة عن إسرائيل على سلع محددة وكميات محددة. هذه السلع مسجلة في القائمة (A1) و(A2). أيضاً يمكن للفلسطينيين فرض الرسوم الجمركية الخاصة بهم على عدد من المعدات والأدوات الواردة في القائمة B (ليس هناك قيود كمية على هذه المعدات والأدوات ولكن يشترط أن تفي بالمواصفات الإسرائيلية). إن الحرية المتاحة للفلسطينيين بفرض سياستهم التجارية الخاصة على سلع هذه القوائم الثلاث هي ما يجعل علاقتهم مع إسرائيل تختلف قليلاً عن "الاتحاد الجمركي" الكامل، وما يبرر إطلاق اسم "*شبه* اتحاد جمركي" عليها.

التوافق بين أحكام منظمة التجارة العالمية وبروتوكول باريس

في حين لا تشترط منظمة التجارة العالمية أن يكون الأعضاء دولا ذات سيادة (هونج كونج وماكاو وتايوان جميعهم أعضاء ولكنهم ليسوا دولا)، يجب أن يتمتع جميع أعضاء المنظمة بالاستقلالية في تقرير سياساتهم التجارية الخارجية والاستقلالية في اتخاذ القرارات الأخرى التي تقع تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.[10] وليس من المؤكد أن تستطيع فلسطين الوفاء بهذا الشرط حاليا، لأن بروتوكول باريس (كما لاحظنا سابقا) يعطيها الحق للسيطرة التجارية على سلع القوائم الثلاث فقط. وعلى الرغم من ذلك، قامت الاراضي الفلسطينية بتوقيع اتفاقية شراكة مؤقتة مع الاتحاد الأوروبي في 1997 تتضمن اتفاق تجارة حرة تغطي سلعاً من خارج القوائم الثلاث. ولقد استندت السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي الى وجود القوائم الثلاث لاعتبار الاراضي الفلسطينية "إقليماً جمركياً مستقلا" له الحق في توقيع اتفاقيات تجارة دولية، وبالتالي له الحق ضمناً في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[11]

هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن فلسطين لا تسيطر بالفعل على سياستها التجارية. علي ان هذا يحول فقط بينها وبين الحصول على عضوية كاملة، وليس على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية.[12]

---

6 Cottier. Thomas and Remo Arpagus (1997): *The Possibility of Participation by Means of Observer Status for the Palestinian National Authority in the World Trade Organization (WTO).* Economic Policy Programme, London, UK.

7 3D (2005). "Chapter 2: Membership and Observer Status." *Practical Guide to the WTO for Human Rights Advocates*.

8 Cottier, Thomas (1997). *The Israel-Palestine Protocol on Economic Relations and the Law of the World Trade Organization*. Economic Policy Programme, London, UK.

9 Cottier (1997) *op.cit*.

10 Marrakesh Agreement (1994). Article XII(1).

11 Kanafani, N (2000): *Associating Palestine with the European Union: The Present Framework and the Way Ahead* Palestine Economic Policy Research Institute, MAS.

12 Cottier, Thomas and Remo Arpagus. *Palestine's future relations with the World Trade Organization*. Economic Policy Programme, London, UK.

ونظرا لان إسرائيل عضو في منظمة التجارة العالمية، فان الاتحاد الجمركي مع إسرائيل يجعل أحكام منظمة التجارة العالمية تنطبق على الاراضي الفلسطينية ايضا. وبالمثل، فإن أحكام المنظمة تسري أيضا على التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية وبين أعضاء المنظمة الآخرين. ولكن بسبب بروتوكول باريس (الذي يرى بان التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية ليست تجارة دولية)، فان أحكام منظمة التجارة العالمية لا تنطبق على التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية.[13]

وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للجهود الفلسطينية للحصول على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

الحجج المؤيدة:

- المشاركة في منظمة التجارة العالمية ستعزز الحضور الفلسطيني على المسرح الدولي، وبالتالي تعزز الموقف الفلسطيني المطالب بإقامة دولة مستقلة.
- إن مفاوضات الانضمام بصفة مراقب يمكن أن توضح للمجتمع الدولي الأعباء الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاراضي الفلسطينية.
- إن حصول فلسطين على صفة مراقب سيسمح لها بناء قدرات مؤسساتها في مجال السياسات التجارية، ويمكنها من الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.
- إن حصول فلسطين على صفة مراقب سيسمح لها بالحصول على الامتيازات التفضيلية التي تحصل عليها البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، عوضاً عن معاملتها كما هو الحال الآن كدولة متطورة نظراً لارتباطها مع اتفاق إسرائيل في منظمة التجارة.
- إن انضمام فلسطين إلى هذه المنظمة بصفة مراقب سيساعد الفلسطينيين على الاستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات (وهي آليات ملزمة)، وبالتالي يمكن استخدام هذه الالية لرفع دعاوى ضد إسرائيل وضد القيود التي تفرضها على الصادرات والواردات الفلسطينية.

حجج المعارضين

- يستفيد المزارعون وأصحاب المصانع الفلسطينيون الآن من الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها إسرائيل على المنتجات الزراعية (33٪)، وعلى منتجات الألبان (112٪)، مما يشكل حماية لهم من المنافسة العالمية.[14] وهذه الرسوم يمكن أن تكون أعلى مما ستستطيع فلسطين فرضه بعد انضمامها كعضو مستقل في منظمة التجارة العالمية.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من دون الحفاظ على العلاقات التجارية الخاصة مع إسرائيل يعني أن تفقد فلسطين المزايا التفضيلية التي تملكها (نظريا!) الان في السوق الإسرائيلية الغنية.
- لا يعزز السعي للحصول على صفة عضو مراقب او عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية المطلب الفلسطيني بإقامة الدولة، وذلك لأن بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية ليسوا دولاً أصلاً (هونج كونج وماكاو وتايوان).
- بما أن التبادل التجاري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية لا ينظر إليه كتجارة دولية (بموجب بروتوكول باريس)، فان فلسطين لن يكون باستطاعتها استخدام آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات والدعاوى ضد القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة.
- ليس من الضروري أن تكون فلسطين عضواً مراقباً أو دولة كاملة العضوية لتستفيد من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات. فهناك أعضاء في منظمة التجارة العالمية لهم علاقات مميزة مع فلسطين (مثل مصر والأردن) يمكن أن يرفعوا دعاوي ضد إسرائيل كونها تعيق تجارتهم وتنتهك أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال تقييد الواردات والصادرات من وإلى فلسطين.

---

13 Cottier (1997), *op. cit.*

14 WTO (2005): Trade Policy Review- Report by the Secretariat, Israel (WT/TPR/S/157), December.

- لا تستطيع فلسطين تحقيق الشرط المتعلق بالاستقلالية في السياسات التجارية (وهو أمر ضروري للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية) دون إعادة التفاوض على بروتوكول باريس، وهو أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي. وهكذا، فان محاولات الانضمام ما هي إلا مضيعة للوقت والمال والجهد، ومن الأجدر استغلال الطاقات المتاحة في مجالات أكثر أهمية. وفي أفضل الحالات فان الحصول على صفة مراقب سوف يتطلب الكثير من التنازلات والإصلاحات الاقتصادية، ولكن فلسطين لن تحصل في مقابلها على مزايا تذكر.

سؤال للنقاش

هل ينبغي على السلطة الفلسطينية مواصلة جهودها للحصول على صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية؟
وإذا كان الجواب نعم، ما الذي يجب على السلطة الفلسطينية القيام به، وكيف، لكي لا تؤول الأمور إلى ما آلت إليه في أيلول 2011 عندما حاولت السلطة الفلسطينية الحصول على صفة العضوية في الأمم المتحدة ؟

سجل الحضور

فلسطين ومنظمة التجارة العالمية

16 أيلول، 2012

الاسم	المؤسسة
سهى عوض الله	وزارة الاقتصاد الوطني
عدنان أبو الحمص	باديكو
توفيق حداد	SOAS
حنان طه	بال تريد
ماهر المصري	هيئة سوق رأس المال الفلسطيني
د. محمود الجعفري	جامعة القدس
أيسر البرغوثي	تلفزيون وطن
زياد كرابلية	الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية
د. سمير عوض	جامعة بيرزيت
فؤاد الشوبكي	هيئة البترول العامة
رغدة عدوي	تلفزيون فلسطين
مسيف مسيف	تلفزيون فلسطين
أشرف كتكت	شبكة معا
محمد أبو كوش	وزارة الاقتصاد الوطني
د. عقل أبو قرع	UNDP
أنور قباجة	وزارة التخطيط
هشام مزهر	تلفزيون فلسطين
محمد قرش	جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين
حسام خليفة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
محمد انجاص	تلفزيون وطن
زلفى شمندر	وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)
فادي موسى	منتدى سيدات الأعمال
ماجدة سالم	جامعة بيرزيت
يوسف عدوان	UNDP/PAAP
نجاة دغش	وزارة العمل
علي جبر	وزارة العمل
ميساء حسين	وزارة الاتصالات
نيفين أبو عيد	هيئة سوق رأس المال الفلسطيني
كنانة عيسى	القدس دوت كوم